

الكلمة الأخيرة

تنامي تطور القضاء طبقاً للخطة المرسومة

التطور سنة كونية تقاس بها حضارة الأمم، فالنظام القضائي يستند على كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، ومحل اهتمام قيادة هذه البلاد المباركة، ومشروع تطوير القضاء والتوثيق الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٧٨ في ١٩/٩/١٤٢٨هـ دليل واضح على العناية بأهمية كونه ينطلق من بُعد ديني بتطبيق العدل والإنصاف، قال تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ وهو ما ينشده الجميع، وانطلاقاً من كون وزارة العدل هي الجهة المسؤولة عن عملية التطوير واستشعارها بأداء واجبها على الوجه الأكمل، فقد وضعت خطة إستراتيجية شاملة تعنى بتطوير مرفق القضاء والتوثيق، وتعاقدت مع معهد البحوث بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن لإعداد المشروع من كافة الجوانب بما يضمن تنفيذ الخطة بمنهجية تتلاءم مع أهمية المشروع ومكانته، ليحقق الهدف الفعلي الذي وضع من أجله، ومدى التنامي الذي شهده مرفق القضاء خلال أهداف بعيدة المدى، لتضمن بإذن الله تطوراً دائماً وطموحاً يضمن سير العمل بكل دقة وإتقان.

إن وزارة العدل بما تحققت لها بحمد الله من دعم سخي تعي أهمية تنفيذ الخطة الموسوعة بكل حرفية، لإدراكها أن الإنجاز لن يتحقق إلا بأخذ جميع معطيات الخطة التطويرية ومراجعتها أولاً بأول مع التركيز على عامل تطوير الموارد البشرية لتشكيل التجانس الفعلي مع بقية المحاور الأساسية، ومتى استند التطور على أسس مبنية ونظرة ترنو إلى المستقبل وتدخر مع ذلك الجهد مذلة الصعاب في سبيل تحقيقه فإن نتائجه ستظهر في أتم حلة، محققة ما يصبو إليه الجميع بإذن الله.. نسأل الله أن يكمل الجهود بالتوفيق وأن يسدد الخطى، والله الموفق.

أسرة تحرير مجلة العدل